

دراسة تقييمية لدور الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان للفترة 2013-2018  
*An evaluation study of the role of sukuk in achieving economic development in Sudan for the period 2013-2018*

أسماء ريغي<sup>1\*</sup>، هيبه مزعاش<sup>2</sup>

Asma Righi<sup>1</sup>, Hiba Mezeache<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، asma.righi@univ-msila.dz

<sup>2</sup> جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، hiba.mezeache@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021-09-30

تاريخ القبول: 2021-07-25

تاريخ الاستلام: 2021-06-06

**ملخص:**

يتبلور الهدف من هذه الدراسة في إعطاء نظرة تقييمية شاملة لدور الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة 2013-2018، عن طريق القيام بدراسة تحليلية تقييمية تبرز تأثير الصكوك المتداولة في سوقها المالي على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في السودان. توصلت هذه الدراسة إلى احتواء تشكيلة الصكوك في السودان على شهادات متنوعة تختص بالكثير من المميزات التي تتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى أن للصكوك السودانية دور في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، إلا أن دورها يبقى محدودا نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها السودان خلال فترة الدراسة.

**كلمات مفتاحية:** الصكوك، التنمية الاقتصادية، السوق المالي، الشريعة الإسلامية.

**تصنيفات JEL :** O1، O16.

**Abstract:**

*This study came to give an evaluation of the role of sukuk in achieving economic development in Sudan for the period 2013-2018, by carrying out an evaluative study, through which we highlight the impact of the sukuk traded in the financial market on the various indicators of economic development.*

*This study found sukuk in Sudan contains various certificates with many advantages for financing economic projects, in addition a role in financing economic development projects, but their role remains limited due to the economic and political conditions that Sudan.*

**Keywords:** Sukuk, Economic development, Financial market, Islamic shariah.

**Jel Classification Codes:** O1, O16.

## 1. مقدمة:

عرفت مصادر التمويل الإسلامي انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة ليس فقط في الدول الإسلامية بل وامتدت أيضا للدول غير الإسلامية، نظرا لقدرتها على مواجهة الأزمات والخروج بأقل ضرر ممكن مثل ما حدث في أزمة 2008، ومن بين أهم المنتجات الإسلامية التي تحت الأضواء نجد الصكوك الإسلامية التي تعد أحد أبرز الأدوات المالية الإسلامية لكونها وسيلة هامة تواجه بها الدول مصروفات التنمية الاقتصادية، عجز الموازنة، إدارة السيولة، تجميع مختلف الأموال اللازمة لتمويل مختلف المشروعات التنموية والحيوية التي تعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي على البلاد ومساعدة البنوك المركزية في وضع السياسة النقدية التي تتلاءم وحالة الاقتصاد.

كما لا يخفى عنا وجود العديد من التجارب الناجحة والرائدة في مجال استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الاقتصادية، وتعد التجربة السودانية من أحد التجارب الرائدة والناجحة في استخدام الصكوك عربيا، خاصة وأنها تمتلك نظاما نقديا يتعامل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، لكن دور الصكوك المنتجة في السودان في تحقيق التنمية الاقتصادية يبقى مقرونا بالظروف الاقتصادية وانعكاس الظروف والأزمات السياسية على الاقتصاد، خاصة وأن فترة الدراسة تعد فترة عصيبة على الاقتصاد السوداني.

### 1.1. إشكالية الدراسة: في ضوء ما ورد يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى تساهم الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل السودان؟

يندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم الصكوك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في دولة السودان؟
- هل تساهم الصكوك في تمويل عجز الموازنة في دولة السودان؟
- هل تساهم الصكوك في جذب الاستثمار الأجنبي في دولة السودان؟
- هل تساهم الصكوك في تغطية المصروفات التنموية في دولة السودان؟

### 2.1. فرضيات الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة والإجابة عن الأسئلة الفرعية قمنا

بصياغة الفرضيات التالية:

- للصكوك دور كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتقليص عجز الموازنة العامة؛
- تهتم السودان بإصدار الصكوك المناسبة لتطلعات المستثمر الأجنبي بغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- تساهم الصكوك المصدرة بتغطية المصروفات التنموية التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية.

### 3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد الإطار النظري للصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- التعرف على العلاقة التي تربط الصكوك بالتنمية الاقتصادية؛

- عرض التجربة السودانية من خلال تقييم دور الصكوك المصدرة في السودان في تمويل الاقتصاد؛
- محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه عمل الصكوك كأداة فعالة في تنمية الاقتصاد السوداني.

#### 4.1. منهج الدراسة:

بغرض الإلمام بجوانب الدراسة وتسليط الضوء عليها لبلورة تصور يساعد على تجاوز الإشكالية والإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي في الجزء النظري المتعلق بتقديم مفاهيم نظرية حول الصكوك الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة، من خلال تحليل البيانات المالية اللازمة لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة من جهة، والاعتماد على تقارير البنك المركزي السوداني من جهة أخرى.

#### 2. الجانب النظري للصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

لاقت الصكوك الإسلامية انتشاراً واسعاً في كثير من دول العالم لما حققت من نتائج إيجابية في مجالات التمويل والاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية، إذ تعتبر الصكوك من أحد أهم أدوات إدارة المخاطر، تمويل عجز الموازنة، مواجهة تحديات التمويل وللقيام بالدور المنوط بها تخضع هذه الصكوك للعديد من الضوابط سواء من حيث الإصدار أو من حيث دورها في تنمية الاقتصاد.

#### 1.2. تعريف الصكوك:

قدمت العديد من التعاريف للصكوك الإسلامية، لعل أبرز هذه التعاريف ما يلي:  
الصكوك هي شهادة مالية إسلامية تزود المستثمرين بالفرص والدخل الناتج عن امتلاكها، فهي تتميز بأنها من أسرع المنتجات الإسلامية نمواً في سوق رأس المال التي تقدم حلاً لتحديات إدارة السيولة التي تواجهها.<sup>1</sup>

أو هي وثيقة بقيمة مالية معينة صادرة عن مؤسسة بأسماء المشتركين مقابل سداد القيمة المتفق عليها، ويستثمرون حصيلة البيع إما بنفسها أو بالدفع للغير للاستثمار نيابة عنهم، وتعمل على ضمان تداولها وتوحيدها، ويشترك المشاركون في السندات في نتائج هذا الاستثمار وفق الشروط الخاصة بكل إصدار.<sup>2</sup>

انطلاقاً مما تقدم يمكن القول بأن الصكوك الإسلامية هي:

"شهادات متساوية القيمة، قابلة للتداول وموافقة لأسس وضوابط الشريعة الإسلامية، يتم إصدارها من أجل حشد المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع التي بإمكانها أن تعود بالنفع على المستثمرين من جهة والاقتصاد ككل من جهة أخرى."

#### 2.2. المزايا التي يجب أن تتوفر في الصكوك حتى تحقق فاعليتها الاقتصادية:

حتى تحقق الصكوك فاعليتها الاقتصادية لا بد أن تتوفر فيها مزايا معينة، يمكن الإشارة إليها من خلال النقاط الآتية:<sup>3</sup>

- انضباط الصكوك بالضوابط الشرعية والابتعاد عما فيه شبهة، فهناك جمهور واسع من المستثمرين المسلمين يعزفون عن التعامل بأي معاملات تدور حولها شبهات تطعن في شرعيتها؛
- إمكانية تنويع هذه الصكوك، بحيث تكون ذات أنشطة مختلفة، بدرجات مخاطر متفاوتة، وتواريخ إطفاء-انتهاء-متنوعة، بما يتلاءم مع أكبر قطاع ممكن من المستثمرين؛
- تحقيق هذه الصكوك للكفاءة الاقتصادية التي تعتمد على دراسة جدوى المشروع الذي تستند إليه هذه الصكوك، مع إمكانية تحقيق عوائد وأرباح منافسة لنظيراتها من الأدوات التقليدية.

### 3.2. الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية:

يعود الاهتمام بالصكوك الإسلامية إلى دورها الفعال في إنعاش الاقتصاد من خلال الاستفادة من رأس المال الذي تتيحه للمشاركة في المشاريع الممولة لمساعدة الحكومات والمؤسسات في الحصول على التمويل الذي يساعدهم على تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين.

- كما يبرز دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية، من خلال ما يلي:<sup>4</sup>
- تساعد الصكوك على النهوض بالاقتصاد من الناحية النظرية والتطبيقية، حيث تعمل على استكمال الدورات الاقتصادية إلى جانب شركات التأمين والبنوك الإسلامية، وتلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية بدلا من الاعتماد على الخزينة السندات والدين العام؛
- إثراء الأسواق المالية الإسلامية باعتبارها الطرف المكمل للأسهم؛
- المساهمة في تنشيط دور البورصة في نقل الأموال بكل حرية وسهولة؛
- تغطية جزء من عجز الموازنة كبديل لتغطيته بطباعة الأوراق النقدية (التمويل بالعجز)، وتغطية عدد كبير من المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل، من خلال جذب الأموال من خارج النظام البنكي.

### 4.2. علاقة الصكوك بالتنمية الاقتصادية:

- للصكوك الإسلامية دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية يتمثل أساسا في:<sup>5</sup>
- تساعد عمليات التصكيك في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها؛
- يزيد التصكيك من قدرة المؤسسة على زيادة نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها؛
- توفر عمليات التصكيك فرصا استثمارية متنوعة للأفراد، المؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مريحة؛
- تساعد عمليات التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة إلى استثمارات إضافية؛
- لا تتعامل الصكوك الإسلامية بالدين، وإنما تشجع وتحفز على تداول أدوات الملكية بشكل واسع، وتستحدث من الصيغ الاستثمارية كل ما يخدم عملية التبادل الحقيقي للسلع والخدمات، الذي يؤدي إلى ربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي؛

- الحد من التضخم، عن طريق مساهمة الصكوك في إتاحة السيولة والتمويل طويل الأجل اللازم لإيجاد فرص استثمارية جديدة؛
- الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر؛
- إتاحة فرص هائلة لسداد العجز في موازنة الدولة على المستوى العام بتوفيره لموارد حقيقية غير مؤثرة سلبيًا على الأسعار، وبالتالي تمكينها من تمويل مشروعات التنمية الأساسية بصورة غير مكلفة.

### 3. الجانب التطبيقي لدور الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية بالسودان

تعد التجربة السودانية تجربة فريدة من نوعها في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، فتبني البنك المركزي السوداني وما يندرج ضمنه من أجهزة لمبادئ الشريعة الإسلامية زاد من جاذبية العمل بالصكوك والاستثمار فيها، ما يمكن النظام الاقتصادي للسودان بأكمله من السير نحو تحقيق الأهداف المرجوة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من خلال إصدار عدة أنواع من الصكوك تساهم من تحقيق ذلك.

#### 1.3. شركة السودان للخدمات المالية المحدودة:

تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية بواسطة بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني سنة 1998 برأس مال مصرح قدره 10 مليون جنيه سوداني ورأس مال مدفوع قدره 2 مليون جنيه سوداني، بغرض تحقيق الأهداف التالية:<sup>6</sup>

- القيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة والتصرف الإداري الكامل في الأنصبة والحصص المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بالبنوك السودانية أو أي هيئات أو مؤسسات أو شركات عن طريق إصدار شهادات تسمى شهادات مشاركة البنك المركزي ذات القيم المتساوية والقابلة للتداول، بعد تحويل كل الأنصبة والحصص التي يمتلكها ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بجدول مفصلة للشركة؛

- قبول وإقرار حجم وقيمة نصيب بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بالبنوك السودانية؛

- أداء أي عمل أو أعمال أخرى تراها ضرورية ولازمة أو ملائمة أو من شأنها أن تمكنها من تحقيق أغراضها أو أي جزء منها؛

- القيام بصناعة الأوراق المالية المتعلقة بإصدار وتسويق وإدارة الصكوك الحكومية للمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والمساعدة في إدارة السيولة على المستوى القومي وتمويل عجز الموازنة العامة، حيث قامت الشركة منذ إنشائها وحتى الآن بإصدار العديد من الأوراق المالية.

#### 2.3. أنواع الصكوك الإسلامية المصدرة في السودان:

قامت شركة السودان للخدمات المالية منذ إنشائها، وحتى الآن بإصدار العديد من الأوراق المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية وهي:<sup>7</sup>

- شهادات مشاركة الحكومة (شهادة): تعرف بأنها تلك الصكوك التي تقوم على أساس صيغة المشاركة، فتصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان، كما يتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، شركات الوكالة المعتمدة، بالإضافة إلى أنها قابلة للتداول بين الجمهور والبنوك والمؤسسات، ويكون هدفها تمويل العجز في الميزانية العامة، عن طريق استئانة وزارة المالية من موارد مالية حقيقية ما يقلل من اعتمادها على الاستئانة من البنك المركزي، زيادة على أنها ذات عائد مرتفع ومخاطر متدنية وفترة سيران قصيرة من 6 أشهر إلى سنة؛
  - صكوك إيجار الاستثمارات الحكومية (صرح): تعرف بأنها تلك الشهادات التي يتم إصدارها وفق صيغة المضاربة، من قبل وزارة المالية ويتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية، كما يتم استخدام إيراداتها في تمويل مشاريع البنى التحتية، قطاعات الصحة، التعليم والمياه في مختلف ولايات السودان المختلفة؛
  - شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة): شهادات يتم إصدارها على صيغة الإجارة الإسلامية بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها؛
  - شهادة إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة): تهدف هذه الشهادات إلى إصدار صكوك بغرض توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملتها بتصكيك أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وعرضها للمستثمرين بغية توفير موارد للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية بالسودان؛
  - شهادة إجارة أصول مبنى وزارة المالية والاقتصاد الوطني (برج): تم البدء في إصدار شهادات إجارة مبنى وزارة المالية والاقتصاد الوطني (برج) تنفيذًا للسياسات المالية للدولة الواردة بالموازنة العامة للعام 2014، كما تهدف هذه الصكوك إلى توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملتها بتصكيك أصول برج وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وعرضها للمستثمرين، بالإضافة إلى توفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد؛
  - صكوك صناديق الذهب (بريق): هي عبارة عن صكوك قصيرة الأجل تم إصدارها في سنة 2018، بواسطة شركة السودان للخدمات المالية نيابة عن بنك السودان المركزي، وهي صكوك استثمارية قائمة على صيغة المضاربة المقيدة (بيع وشراء الذهب)، هدفها حشد المدخرات بغية تشجيع الاستثمار، توفير أداة لإدارة السيولة، بالإضافة إلى مساعدة بنك السودان المركزي في توفير موارد النقد الأجنبي وتطوير أسواق المال المحلية.<sup>8</sup>
- الجدول التالي يبين القيمة الإجمالية للصكوك الإسلامية المصدرة في السودان خلال الفترة الممتدة بين 2013-2018:

الجدول رقم (01): القيمة الإجمالية للصكوك الإسلامية المصدرة في السودان للفترة (2013-2018) // الوحدة: مليون

جنيه سوداني

السنوات نوع الصك	2018	2017	2016	2015	2014	2013
شهادة	268.423	238.314	205.552	184.460	15.773	14.131
صرح	10.524	8.195	829	904	828	841
شامة	1.892	1.892	1.892	1.892	1.892	244
شاشة	2.243	2.243	2.243	2.243	2.243	1.892
برج	150	150	150	150	150	2.243
بريق	15.433	-	-	-	-	-
الإجمالي	337.226	289.355	210.666	189.649	20.886	19.351

المصدر: (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، تقارير سنوية، 2013-2018)

بملاحظة معطيات الجدول أعلاه يمكن القول بأن قيمة إجمالي الصكوك الإسلامية قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت قيمتها من 19.351 مليون جنيه سوداني سنة 2013 إلى 337.226 مليون جنيه سوداني سنة 2018 بمعدل نمو قارب 17%، ولعل السبب في ذلك يعود إلى رغبة الدولة السودانية في تأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها، الاعتماد على مصادر مالية لها مقابل حقيقي، زيادة نشاط المؤسسات العاملة فيها دون الحاجة إلى زيادة رأس المال، بالإضافة إلى زيادة تقديم الدعم الحكومي للقطاعات الاقتصادية كتخفيض فاتورة الكهرباء على القطاع الزراعي بما يقارب 30%، وتوزيع مصادر الحصول على التمويل لتخفيف العبء على الجهاز البنكي وعدم اللجوء إلى التمويل بالعجز؛

يتبين من خلال الجدول أيضاً أن شهادات شهادة (شهادات المشاركة الحكومية) هي أكثر الصكوك من حيث القيمة مقارنة ببقية الصكوك الأخرى، إذ يلاحظ التزايد المستمر في قيمتها طوال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى صدورها بجدول زمني ثابت بمعدل أربعة إصدارات في العام، يضاف إلى ذلك القبول الكبير الذي وجدته هذه الشهادات من قبل العملاء باختلافهم نتيجة لقصر أجلها، ارتفاع أرباحها، ولضمانها من قبل بنك السودان المركزي؛

كما نلاحظ أن شهادات صرح التي تم إصدارها لتحقيق جملة من الأهداف الأساسية تتمثل في تجميع المدخرات الوطنية والإقليمية وتشجيع الاستثمار، إدارة السيولة داخل الاقتصاد، تقليل الآثار التضخمية بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة في شكل سلع وخدمات، تمويل الحكومة لتمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية، كما تساهم في تطوير سوق رأس المال المحلية والإقليمية، قد عرفت انخفاضاً في قيمها في السنتين 2013 و 2015 وارتفاعاً في باقي السنوات؛

هذا وقد قامت الحكومة السودانية في سنة 2018 بتدشين صكوك الذهب الاستثمارية (بريق) لتقليل من معدل تهريب الذهب إلى الخارج، تحقيق استقرار في أسعار الصرف، زيادة المعروض من النقد

الأجنبي، فبلغت قيمة الصك الواحد فيها 1000 جنيه سوداني بربح متوقع بين 25% و 35% وبمخاطر متدنية، فالمال الذي يتم جمعه هو مال حقيقي من مدخرات الجمهور أو الفوائض المالية لقطاع الأعمال والتجار؛

أما بالنسبة لباقي الصكوك التي عرفت استقرار في قيمتها طيلة فترة الدراسة، فيعود سبب ذلك إلى أنه يتم إصدار هذه الصكوك لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك من خلال تصكيك أصول المصفاة وأصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى تنفيذ سياسات المالية للدولة الواردة بالموازنة العامة، من أجل عرضها للجمهور لغرض توفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد، مع ضمان توفير موارد مالية حقيقية للدولة بدون أي ضغوط تضخمية.

كما يمكن لنا توضيح تطور هذه الصكوك حسب العميل المصدر لها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور إصدار الصكوك حسب نوع العميل للفترة (2013-2018) // الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنوات الجهة المصدرة	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الأفراد	2258.79	2867	2292.87	208232	2142.87	446966.67
البنوك التجارية	16563.29	12730.23	11124.49	1070507	655231.85	9575.85
البنك المركزي	1531.87	3326.34	3094.49	782172	282443.41	7012.93
المؤسسات والصناديق	9362.42	7533.43	6743.46	584201	434327.64	4330624.24
الإجمالي	29716.37	26457	23255.31	2645112	1374145.77	4794179.69

المصدر (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، تقارير سنوية، 2021)

بعد الاطلاع على الجدول أعلاه يمكن القول بأن إجمالي إصدار الصكوك حسب نوع العميل، قد شهد تذبذباً في قيمته خلال فترة الدراسة، كما أن أكبر إصدار يعود إلى البنوك التجارية ثم البنك المركزي تليها المؤسسات والصناديق واللجان، وفي الأخير يعود أدنى إصدار إلى الجمهور أو الأفراد، فتذبذب الإصدار يعود إلى تأثير عامل التضخم، التغيير في الدعم الحكومي المقدم من قبل الحكومة والتغيير في احتياج رأس المال لتمويل المشروعات التنموية الكبرى.

### 3.3. تقييم مساهمة الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان:

تلعب الصكوك الإسلامية دوراً هاماً في تمويل الحكومات لتوفير ما تحتاجه من مواد بغرض تمويل العجز في ميزانيتها، زيادة الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في تطوير الاستثمار الأجنبي وتغطية مصاريف التنمية، والجدول الموالي يبين مدى مساهمة الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان:



الجدول رقم (03): مساهمة الصكوك في تمويل المشاريع الاقتصادية السودانية للفترة (2013-2018)/ الوحدة:

مليون جنيه سوداني

2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات القطاعات
1123.77	971.67	971.67	29175.45	713.33	6520	الخدمات الأساسية
669.05	669.05	669.05	-	-	-	البنية التحتية
349.34	260.84	260.84	-	-	89.6	المشروعات الإنتاجية
1493.46	1493.46	1493.46	-	-	-	التدفقات النقدية لوزارة المالية
146.27	146.27	146.27	-	7774	69.3	المشروعات التنموية
40.47	40.47	40.47	-	-	-	المعلوماتية
78.34	78.34	78.34	-	-	-	مشاريع أخرى
3900.7	3660.1	3660.1	29175.45	8587.33	6678.9	الإجمالي

المصدر: (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، تقارير سنوية، 2013-2018)

يتبين من معطيات الجدول أعلاه، بأن الصكوك قد ساهمت في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية، من خلال توفير موارد حقيقية لتمويل مشروعات التنمية في البلاد باستقطاب المدخرات المحلية وتوجيهها لمختلف القطاعات سواء كانت خدمية أو إنتاجية، هذا وقد حاز قطاعي الخدمات الأساسية والتدفقات النقدية لوزارة الخارجية على أكبر مساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية، بسبب اعتماد الدولة على استراتيجيات تنموية في ما يخص إنشاء المشاريع، تمويل مختلف المرافق العامة وتوفير الهياكل الضرورية لمزاولة مختلف القطاعات لأنشطتها بكل سهولة، فقامت بإنشاء شبكات لتحلية المياه، تمويل قطاع الكهرباء، تشييد المستشفيات والمراكز الصحية في المناطق الريفية، مع ضمان توفر جميع الجامعات والمدارس العليا على أجهزة الكمبيوتر وتقنيات متطورة لتسهيل عمل الطلاب، مع ارتفاع عدد المدارس في مرحلتي الأساس والثانوي من 22160 مدرسة إلى 23386 بمعدل 5.5% للعامين 2016/2017، كما أن الاعتماد على الصكوك في التمويل يكون نتيجة تكلفتها المنخفضة واحتوائها على الآجال المختلفة؛

أما تدني نسبة مساهمة الصكوك في تمويل المشاريع الإنتاجية والمعلوماتية فيعود إلى كون السودان تعتمد على استيراد المواد الأساسية والمستلزمات الضرورية بدل من توجيه نشاطها إلى تنشيط وتطوير القطاع الإنتاجي، ولكن بالرغم من الاهتمام الكبير من قبل الدولة السودانية بقطاع الزراعة إلا أن نسبة الموارد المخصصة له ضعيفة لاعتماده على المساحات الزراعية الحكومية والطرق التقليدية في الإنتاج واليد العاملة غير المكلفة، وانخفاض نسبة مساهمة الصكوك في تمويل المشاريع المعدة في مجال المعلوماتية لاهتمام الدولة بتمويل المشاريع الأساسية في الصحة، التعليم ومشاريع البنى التحتية؛

هذا ويمكن لنا رصد دور الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى دورها في الرفع من مؤشرات النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة، الاستثمار الأجنبي المباشر وتغطية مصروفات التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنوضحه من خلال ما يلي:

### 1.3.3. تقييم مساهمة الصكوك في تنمية الناتج المحلي الإجمالي للسودان:

إن استخدام الصكوك كأداة استثمارية وتمويلية في الاقتصاد، يجعل لها في الأخير أثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية عامة والناتج المحلي الإجمالي خاصة، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): دور الصكوك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (2013-2018)

الوحدة: مليون جنيه سوداني

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	موارد الصكوك	نسبة المساهمة
2013	342803.3	6678.9	1.9%
2014	457827.7	8587.33	1.8%
2015	582937.4	29175.45	5%
2016	693514	3660.1	0.5%
2017	773467.7	3660.1	0.4%
2018	1228967.3	3900.7	0.3%

المصدر: (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، تقارير سنوية، 2013-2018)، (بنك السودان المركزي، 2013-2018)<sup>9</sup>

يبين الجدول أعلاه مساهمة الصكوك الإسلامية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (2013-2018)، إذ نلاحظ من خلال الجدول مساهمة الصكوك تراوحت بين 0.3%-05% للأعوام 2015-2018، كما نلاحظ أن مساهمة التمويل بالصكوك في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة؛

يرجع انخفاض مساهمة الصكوك في الناتج المحلي الإجمالي إلى توجيه أهم الصكوك المصدرة (شامة وصرح) في تمويل عجز الموازنة، باعتبار أن الدولة السودانية دائماً ما تعاني من عجز في ميزانيتها العامة، بالإضافة إلى اعتمادها على الاستدانة في تمويل قطاعاتها؛

أما سنة 2015 فقد بلغت نسبة مساهمة الصكوك 05%، التي تعتبر أعلى نسبة في فترة الدراسة، يعود ذلك إلى الاستمرار في تشجيع وحث البنوك على توجيه القدر الأكبر من مواردها المالية لصالح الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات، إذ بلغ إصدار البنوك التجارية للصكوك 1070507 مليون جنيه سوداني سنة 2015 وهو ما يدل على توظيف موارد الصكوك في القطاعات الإنتاجية (وجود مقابل حقيقي) وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 12.2% مقارنة بـ 25.7% سنة 2014 وبمتوسط 17.9% خلال 2015، وكذلك زيادة عدد الشركات المصدرة للأوراق المالية، ومنه نستنتج أنه كلما زاد عدد الصكوك المصدرة زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

### 2.3.3. تقييم مساهمة الصكوك في تغطية عجز الموازنة العامة للسودان:

تساهم الصكوك (خاصة الصكوك الحكومية) في تغطية العجز الموازنة للسودان، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): دور الصكوك في تغطية عجز الموازنة العامة في السودان للفترة (2013-2018)

السنوات	الموازنة العامة (عجز/فائض)	مساهمة شهادات شهامة		مساهمة شهادات صرح	
		الأداء الفعلي	نسبة المساهمة %	الأداء الفعلي	نسبة المساهمة %
2013	(6456)	738.7	11	459.7	8
2014	(4417)	1611.6	36	173.1	4
2015	(6976)	2611.2	37.4	(50.3)	0.72
2016	(11234)	2109.4	18.8	(206.4)	1.8
2017	(14314)	3276	23	163	1
2018	(37846)	3011	8	206	1

المصدر: (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، تقارير سنوية، 2013-2018)

بملاحظة الجدول أعلاه يمكن القول بأن الموازنة العامة لدولة السودان قد شهدت عجزاً خلال فترة الدراسة، ولعل أهم الأسباب وراء ذلك هي:

- انفصال جنوب السودان في 2009 ما أدى لفقدان جزءاً كبيراً من إيرادات النفط الذي ذهب لجنوب السودان (فقدان الموارد الاقتصادية)، فقد أثر عدم الوصول لاتفاق حول القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان سلباً على الإيرادات العامة؛ الضغوط التضخمية وانخفاض الموارد نسبة لظروف السياسية غير المواتية مما أثر سلباً على الأداء المالي للموازنة؛
- انخفاض مساهمة البترول في إيرادات الموازنة العامة للدولة سنة 2014؛
- الانخفاض الكبير في أسعار النفط 2014-2018؛
- انخفاض الإيرادات البترولية نتيجة لانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للبترول؛
- عجز تجارة الموارد البترولية.

الأمر الذي جعل من ضرورة مساهمة الصكوك في تقليص عجز الموازنة أمراً حتمياً، حيث تم الاعتماد على الصكوك الحكومية في التمويل كشهادة المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادة الاستثمار الحكومية (صرح)، فكانت نسبة مساهمة صكوك شهامة في تمويل عجز الموازنة قد تراوحت بين 08% و 37.4% خلال فترة الدراسة، كما تعود أعلى نسبة لسنة 2015، كذلك تعد بديل مناسب للسندات القائمة على الفائدة الربوية عند تدخل البنك المركزي السوداني في السوق المالي من خلال عمليات السوق المفتوحة؛

بينما كانت نسبة مساهمة صكوك صرح منخفضة مقارنة بصكوك شهامة، إذ بلغت أعلى نسبة لها سنة 2013 أين سجلت 08%، هذا نتيجة انخفاض أسعار النفط مما أدى لانخفاض الإيرادات البترولية

وعجز الحكومة السودانية عن توفير موارد لازمة لتمويل مشاريع البنى التحتية، طرح إصدارات من جهات أخرى بأرباح أعلى بالتزامن مع إصدارات الوزارة مما أدى إلى إجماع عن الاكتتاب في صكوك صرح بصفة كبيرة.

### 3.3.3. تقييم مساهمة الصكوك في تطوير الاستثمار الأجنبي في السودان:

تساهم الصكوك في جذب الاستثمار الأجنبي للبلد، الجدول الموالي يوضح التغير في نسبة هذه المساهمة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (06): دور الصكوك في تطوير الاستثمار الأجنبي في السودان للفترة (2013-2018) // الوحدة: مليون

جنيه سوداني

النسبة	صافي الاستثمار الأجنبي	إجمالي الصكوك	السنوات
8.72%	1687.9	19.351	2013
6.11%	1277.4	20.886	2014
0.91%	1728.4	189.649	2015
0.5%	1063.8	210.666	2016
0.36%	1065.3	289.355	2017
0.33%	1135.8	337.226	2018

المصدر: (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، تقارير سنوية، 2013-2018)

بالاطلاع على الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن للصكوك دور في تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تراوحت نسب المساهمة بين 0.33% و 8.72% طيلة فترة الدراسة، كما ترجع أعلى نسبة مساهمة لسنة 2013 بمعدل قدر بـ 8.72%؛

يمكن أن نلاحظ من الجدول أن هناك انخفاض كبير في نسبة مساهمة الصكوك في الاستثمار الأجنبي ابتداء من سنة 2015، ويعود ذلك إلى تبعات الأزمة المالية العالمية، المقاطعة الاقتصادية الأحادية، انفصال الجنوب التي تركت أثرا كبيرا على الاقتصاد الكلي للبلاد بتذبذب أسعار الصرف للعملة الأجنبية، انخفاض قيمة العملة الوطنية وازدياد قيمة التضخم، بالرغم من إصدار قوانين تساعد على انفتاح الاقتصاد السوداني على الاستثمار الأجنبي خصوصا في قطاع الخدمات، بالإضافة إلى تخفيف قيود على نسبة الصكوك المشتراة، عدم وجود تفضيل في جنسية المستثمر، كذلك الرغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي بشكل كبير خلال هذه الفترة للتعويض عن فقدان الموارد الاقتصادية التي أصبحت تابعة لدولة جنوب السودان؛

لكن جهود الدولة السودانية لم تعطي النتائج المتوقعة، نظرا للاضطراب الأمني والسياسي الذي شهدته البلاد خلال تلك الفترة نتيجة الأوضاع المزرية التي يعيشها المواطن السوداني، والتي انعكست بالسلب على تدفق الاستثمارات الأجنبية للبلاد، لا تحفز المستثمر أن يأتي لبلاد تعاني وتعيش ظروف أو سياسات اقتصادية صعبة، زيادة على هروب عدة استثمارات إلى دول الجوار نتيجة المعوقات الإدارية،

ضعف البنية التحتية من مواصلات، مطارات، مرافق الخدمات العامة الصحية التي بإمكانها أن تكون حاجزا للمستثمر الأجنبي وبالتالي انخفاض في التعامل بالصكوك في السوق المالي السوداني.

### 4.3.3. تقييم مساهمة الصكوك في تغطية مصروفات التنمية الاقتصادية داخل السودان:

يمكن إبراز دور الصكوك في تغطية مصاريف التنمية الاقتصادية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نسبة مساهمة موارد الصكوك إلى إجمالي مصروفات التنمية للفترة (2013-2018)/ الوحدة:

مليون جنيه سوداني

السنوات	مصروفات التنمية الاقتصادية	إجمالي موارد الصكوك	نسبة المساهمة %
2013	3932.8	6678.9	1.69
2014	4831.2	8587.33	1.77
2015	6012.4	29175.45	4.85
2016	6794.6	3660.1	0.53
2017	5549	3660.1	0.65
2018	7262	3900.7	0.53

المصدر: (شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، تقارير سنوية، 2013-2018)

يبين الجدول (07) نسبة مساهمة موارد الصكوك إلى إجمالي مصروفات التنمية الاقتصادية إذ تراوحت هذه النسبة ما بين 0.53% و 4.85% طوال فترة الدراسة، إذ بلغت أعلى نسبة مساهمة 4.85% سنة 2015؛

تزايد الاهتمام الذي تبديه السودان للصكوك الإسلامية بشكل كبير خاصة بعد الانفصال على دولة جنوب السودان كأداة أساسية في استقطاب وصنع القرار الاقتصادي، الأمر الذي جعل للصكوك دورا في تمويل مصروفات التنمية خاصة خلال السنوات 2013، 2014، 2015 من أجل تشجيع الأفراد وأصحاب المؤسسات على الادخار، تنمية الوعي الاستثماري والقيام بالمشاريع التنموية وما ساهم في ذلك خاصة في سنة 2015 هو دخول شركات جديدة مصدرة للصكوك في بورصة الخرطوم، بالرغم من الانخفاض الذي شهده القطاع الإنتاجي في تلك الفترة؛

إلا أن مساهمة الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية للسنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة انخفضت نتيجة الاعتماد بشكل كبير على البنك المركزي والتمويل النقدي المتأتي من البنوك، مع تزايد إيرادات النفط ارتفاع إجمالي الصادرات وزيادة حصيلته الإيرادات؛

ما يمكن قوله في الأخير أن الصكوك الإسلامية تلعب دورا في تنمية الاقتصاد السوداني، لكن هذا الدور يبقى محدودا نظرا لقلّة الإمكانات التي يتوفر عليها السوق المالي السوداني، المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها السودان، الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد لجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛

بالرغم من كل هذه العوامل لازالت السودان تبذل جهودا في النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال العمل على إصدار أنواع أخرى من الصكوك تواجه بها خروج العملة إلى الخارج،

الضغوط التضخمية وتساعد في زيادة الاستثمارات الحقيقية، بالإضافة إلى العديد من المعوقات والتحديات التي تواجهها.

#### 4.3. التحديات التي تواجه عمل الصكوك في تنمية الاقتصاد السوداني:

هناك عدة تحديات تعوق التعامل بالصكوك كأداة للتمويل الاقتصادي في السودان، ينبغي أخذها

بعين الاعتبار حتى تحقق الصكوك الإسلامية المزيد من أهدافها المنشودة، أبرز التحديات ما يلي: <sup>10</sup>

##### 1.4.3. تحديات مرتبطة بالجانب الشرعي:

- الأزمات الشرعية: تواجه الصكوك الإسلامية كسائر المنتجات الإسلامية حملات متزايدة من الانتقادات من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية وغيرهم، ما يؤدي إلى فقدان الثقة بهذه الصكوك، بالتالي تراجع الإقبال عليها وتحقيق خسائر أو انخفاض في الأرباح؛
- تحدي الرقابة الشرعية: من أبرز التحديات التي تعترض تجربة الصكوك الإسلامية قلة علماء الشريعة المؤهلين لتقييم المنتجات المالية الإسلامية قياساً بحجم النشاط الممارس، بالإضافة إلى نقص التنسيق بين الهيئات الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ما يؤدي إلى تضارب الفتاوى الفقهية التي تستند للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من جهات مختلفة.

##### 2.4.3. تحديات أخرى:

إلى جانب التحديات الشرعية هناك تحديات أخرى تواجه نمو سوق الصكوك الإسلامي في السودان، نذكرها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف الإصدار: عند تولي شركة السودان للخدمات المالية المحدودة عملية الإصدار، تغطية تكاليفه وإدارة عمليات الاكتتاب، فإن في هذا زيادة تكلفة وزيادة الشبه بين الصكوك الإسلامية والسندات التقليدية؛
- التصنيف الائتماني ورقابة المؤسسات المالية الدولية: ضرورة تصنيف الصكوك المالية ائتمانياً قبل إصدارها من قبل وكالات تصنيف ائتمانية دولية، وكذلك مشورة صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، وفي ذلك تكلفة كبيرة على حملة الصكوك التي تخفض كثيراً من العوائد المتوقعة؛
- مخاطر الصكوك الإسلامية: الصكوك الإسلامية باعتبارها تحتوي على خليط من النقود، الديون، الأعيان والمنافع أو بعض هذه المكونات منفردة ونظراً لآليات إصدارها القائمة على صيغ التمويل الإسلامية فإنها تتعرض للمخاطر التي تتعرض لها المشروعات الاستثمارية الإسلامية، ومن خلال النظر إلى مصادر المخاطر بصفة عامة نجد أن الصكوك الإسلامية تتعرض للعديد من المخاطر الكلية، والتي يتمثل مصدرها الأساسي في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل وغيرها من المخاطر؛

- **التحديات التسويقية:** نذكر من بينها التسويق الضعيف لصرح لأن عمرها أكثر من سنة والجمهور لا يفضل الصكوك والشهادات التي يتجاوز عمرها سنة لأنه من الصعب التخلص منها في السوق الثانوي دون تجاوز الثلاث سنوات؛<sup>11</sup>

- **تحديات التنفيذ بالنسبة للمشروعات:** خصوصا في الولايات السودانية حيث يتم تدخل من إدارة الولاية المعنية، كذلك عدم الإيفاء بالتزامات أدوات الدين في تاريخ استحقاقها، بالإضافة إلى استخدام أدوات الدين في سداد التزامات ديون سابقة، ما انعكس سلبا على التعامل بالصكوك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛

- **التحديات المرتبطة بصكوك المشاركة الحكومية (شهادة):** إن تمويل الدولة عن طريق إصدار صكوك شهادة ترتب عنه تناقص في أصول الدولة التي تصدر على أساسها هذه الصكوك، فالشركات التي تمتلكها الدولة وأصدرت عليها صكوك شهادة تناقصت، وأصبحت الشركات التي تمتلكها الدولة الآن كليا أو جزئيا قليلة جدا، وكذلك قيمتها المالية ما يحد مستقبلا من إصدار صكوك شهادة، كذلك فإن الموجودات والأعيان التي يمكن تصكيكها أصبحت قليلة العدد والقيمة، ما يجعل الأموال التي يمكن تمويل الدولة بها محدودة القيمة مع ملاحظة حاجة الدولة الكبيرة إلى التمويل، كذلك فإن إصدار صكوك شهادة قد نشأت عنه التزامات مالية ضخمة على الدولة.

#### 4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تناولت بالتحليل دور الصكوك في تنمية الاقتصاد السوداني، وأبرزت أهم أنواع الصكوك المستخدمة لتحقيق ذلك، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

- تتميز الصكوك الإسلامية الموجودة في السودان بالتنوع والابتكار ما يكسبها مرونة لتمويل الاقتصاد الوطني؛

- مساهمة الصكوك كأداة فعالة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية الضخمة (المطارات، الطرق، الكهرباء... الخ) بجانب أدوات التمويل الأخرى؛

- تعالج الصكوك القصور الموجود في التمويل الحكومي، وتسمح بتطوير السوق المالي وانفتاحه على الخارج؛

- وجود العديد من الأطراف الفاعلة في إصدار الصكوك لعل أهمها البنك المركزي، البنوك التجارية، الصناديق الاستثمارية؛

- تساهم الصكوك السودانية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تمويل العجز الموازنة، تغطية المصروفات الاقتصادية، إلا أن دورها في زيادة الاستثمار الأجنبي يبقى ضئيل جدا مقارنة بمؤشرات التنمية الاقتصادية السابقة، ما يدفعنا لإثبات صحة الفرضيات التي تم طرحها؛

- تلعب الصكوك الإسلامية دورا في تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية، إلا أن دورها يبقى محدودا نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها السودان خلال فترة الدراسة.

- وبناء على ما تم تقديمه يمكن لنا الخروج ببعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم بشأن أو  
بآخر في تطوير دور الصكوك في تحقيق تنمية اقتصادية، نذكر ما يلي:
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الصكوك الإسلامية، خاصة التجربة الماليزية التي تعتبر نموذج يحتذى به في هذا المجال؛
  - التحديث من آليات الإصدار وتداول الصكوك بالشكل الذي يجذب ويستقطب رؤوس الأموال الأجنبية؛
  - تفعيل دور الصكوك المصدرة في تمويل المشاريع التي تدر دخلاً أكبر على الاقتصاد، والتي تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحد من عجز الموازنة العامة؛
  - زيادة منح تسهيلات وامتيارات التعامل بالصكوك التي تشهد ركود من حيث إصدارها وقيمتها في السوق المالي؛
  - استخدام التقنيات التكنولوجية في مجال التعامل بالصكوك التي تسمح بتوفير الجهد والوقت مثلاً، بالإضافة إلى السماح للأجانب بالاطلاع على أهم ما استحدث في هذا المجال والمشاركة فيه؛
  - بالنظر إلى الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها السودان لابد من ضرورة إصدار صكوك تساهم في جذب الفئات ذوي الدخل المحدودة في إطار ما يعرف بالشمول المالي.

## 5. الإحالات والمراجع:

<sup>1</sup> Hanan Almadani, Khaled Alotaibi, Salah Alhammedi, The role of sukuk in achieving sustainable development : evidence from the islamic development bank, Bnaks and bank systems, Issue 04, Volume 15, Ukraina, 2020, p36.

<sup>2</sup> George Nasser Shawaqfah, The role of Islamic sukuk "bonds" in providing government investment needs, international journal of business and management review, volume 07, Number 02, The United Kingdom, 2019, p15.

<sup>3</sup> حميد قرومي، رضا الطالب بهياني، فعالية الصكوك الإسلامية كإحدى منتجات الصناعة المالية الإسلامية المبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد دحلب -البلدية-، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، 2018، صفحة 327.

<sup>4</sup> Orobah Ali and others, Impediment for issuing sukuk bonds for improving economic development in Palestine, International journal of sukuk and waqf research, volume 01, issue 01, USA, 2020, p15.

<sup>5</sup> هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والتعليم، المجلد 42، العدد 02، الأردن، 2015، ص 558-559.

<sup>6</sup> شركة السودان للخدمات المالية المحدود، تقارير سنوية، 2021، متاح على الموقع:

<http://shahama-sd.com/ar/reports> (consulté le 18/02/2021).

<sup>7</sup> أحمد بن خليفة، الأمير عبد القادر حفوطة، مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية بالجزائر، اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، 2017، صفحة 167-169.

<sup>8</sup> أسماء بلعما، تجربة السودان في مجال الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية، مجلة الإضافات الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، صفحة 149.

<sup>9</sup> بنك السودان المركزي، تقارير سنوية، 2021، متاح على الموقع:

<https://cbos.gov.sd/ar/publication-type/التقرير-السنوي> (consulté le 18/02/2021).

<sup>10</sup> عبد الرزاق زيدان، صناعة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2015-2001 الواقع، التحديات والآفاق، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبية بن بوعلي -الشلف-، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2019، صفحة 62.



<sup>11</sup> آثار أحمد، حسن أحمد، دور الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2019، صفحة 117-118.